



المراسلة رقم 169 / 2019

تونس في 6 فيفري 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير النقل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع : حول ظروف تحويل شركة مارسك الدنماركية الى شركة ستار كنتاينر

سيدي الوزير ، سلاما واحتراما،

وصلتني الشكاية التالية:

"قامت شركة مارسك تونس باقفال ابوابها و احالة جميع ملفاتها الى شركة ستار كنتاينر و من ثم قامت بتأسيس شركة خدمات راس مالها عشرين الف دينار و ليس لها ترخيص امين السفينة تقوم من خلالها بترويج خدمات النقل البحري لشركة مارسك العالمية (fret) وذلك على مرأى و مسمع كل المتدخلين و وسطاء النقل مما سبب حالة من الاستياء في الموانئ التونسية و حالة من الشك حيال الصمت المريب لوزاراتكم.

التعليق القائل ان هذه الشركة مهمة للاقتصاد التونسي هو تعليق ضعيف و غير ذي معنى حيث ان العديد من الشركات تخدم خط تونس بحرفية كبيرة و طاقة استيعاب كافية لتعويض شركة مارسك. لقد كانت اي مشاورات مع اخصائيين في مجال النقل البحري و أكد جميعهم ان خروج شركة مارسك سيسمح لشركات أخرى باستغلال أوقات الرسو المخصصة للشركة المذكورة لزيادة عديده الحاويات المناول."

الرجاء التفضل بفتح تحقيق معمق في حيثيات انتقال شركة مارسك الدنماركية الى شركة ستار كنتاينر



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري

عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.
في انتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

النائب ياسين العياري

المنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس

موقع الواب : www.yassine-ayari.com

صفحة الفيسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn

الجوال : +216 23 190 900

+49 152 10 83 03 07

رد وزارة النقل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد ياسين العياري
مرجع الإحالة	عدد 434 بتاريخ 18 فيفري 2019.
نص السؤال	حول ظروف تحويل شركة مارسك الدنماركية الى شركة "ستار كنتاينر": وصلتني الشكاية التالية: "قامت شركة مارسك تونس بإقفال أبوابها واحالة جميع ملفاتها الى شركة "ستار كنتاينر" ومن ثم قامت بتأسيس شركة خدمات رأس مالها عشرين ألف دينار وليس لها ترخيص أمين السفينة تقوم من خلالها بترويج خدمات النقل البحري لشركة مارسك العالمية (fret) وذلك على مرأى ومسمع كل المتداخلين ووسطاء النقل مما سبب حالة من الاستياء في الموانئ التونسية وحالة من الشك حيال الصمت المريب لوزارتكم. التعليل القائل أن هذه الشركة مهمة للاقتصاد التونسي هو تعليل ضعيف وغير ذي معنى حيث أن العديد من الشركات تخدم خط تونس بحرفية كبيرة وطاقات استيعاب كافية لتعويض شركة مارسك. لقد كانت أي مشاورات مع اخصائيين في مجال النقل البحري وأكد جميعهم أن خروج شركة مارسك سيسمح لشركات أخرى باستغلال أوقات الرسو المخصصة للشركة المذكورة لزيادة عديدة لحاويات المناول". الرجاء التفضل بفتح تحقيق معمق في حيثيات انتقال شركة مارسك الدنماركية الى شركة "ستار كنتاينر".
رد وزارة النقل	
تطبيقا للأحكام القانونية الجاري بها العمل تتولى المصالح المختصة بوزارة النقل مسك ومتابعة ملفات الأشخاص المرخص لهم بممارسة مختلف مهن البحرية التجارية، كما تتولى مراقبة نشاط هؤلاء المهنيين. وفي ما يتعلق بسؤال السيد النائب حول نشاط كل من شركة مارسك وشركة "ستار كنتاينر"، ومن خلال الملف المتوفر لدى مصالح وزارة النقل، يمكن الإفادة بالمعطيات التالية:	

1. بخصوص تحويل نشاط شركة "مارسك تونس" إلى شركة "ستار كونتاينر تونس":

تأسست شركة "ستار كونتاينر تونس" بتاريخ 13 جوان 2014 وهي شركة ذات مسؤولية محدودة رأس مالها 600 ألف دينار بمساهمة أجنبية في حدود 32 %، وقامت بتاريخ 18 سبتمبر 2015 بإيداع كراس شروط لدى مصالح وزارة النقل لممارسة مهنة أمين السفينة .

وتتولى شركة "ستار كونتاينر تونس" بانتظام سفن الناقل الدولي "مارسك" وسفن الناقل البحري "Seago line" وتمثيلهما بالبلاد التونسية وذلك بمقتضى عقد تمثيل جديد يُلغى ويعوّض العقد القديم الممضى من قبل هؤلاء الناقلين البحريين مع شركة "مارسك تونس".

مع العلم أن شركة "مارسك تونس" أعلنت مصالح وزارة النقل بتوقفها عن نشاط ائتمان السفن، وهي بصدد تصفية الملفات العالقة والتي تعهّدت بها قبل 01 نوفمبر 2018 تاريخ تحويل نشاطها إلى شركة "ستار كونتاينر تونس".

2. بخصوص تأسيس شركة "مارسك تونس" لشركة خدمات ملحقة بالنقل البحري:

حسب الإجراءات المعمول بها، يتم إيداع التصريح لممارسة الأنشطة لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. وستعمل مصالح وزارة النقل على التنسيق مع هاته الوكالة للتثبت من أن الشركة الجديدة، التي يمكن أن تكون شركة "مارسك تونس" قد أحدثتها لترويج خدمات النقل البحري لفائدة الناقل الدولي "مارسك"، قامت بإيداع التصريح بنشاطها من عدمه لدى الوكالة، وكذلك للحصول على البيانات المتعلقة بهذه الشركة الجديدة وطبيعة النشاط المصرح به ومقارنته بالنشاط الفعلي الذي تمارسه على أرض الواقع.

3. بخصوص نشاط الناقل الدولي "مارسك":

إن نشاط النقل البحري الدولي هو نشاط محرر كلياً، وللشاحن التونسي الحرية في اختيار الناقل الدولي المناسب لتأمين نقل بضاعته، وبالتالي لا يمكن منع أي ناقل دولي من نقل بضائع الشاحنين التونسيين من وإلى البلاد التونسية إذا تم تكليفه بذلك، علماً وأن الدور الرقابي للإدارة يقتصر في هذا الصدد على الشركات التونسية المنتسبة لممارسة المهن البحرية على غرار مهنة أمين السفينة وتمثيل شركات النقل البحري الدولي. ولا يمكن بأي حال مراقبة نشاط شركات النقل البحري الدولي إذا لم يكن لها فرعاً كناقل بحري ببلادنا.